بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

المؤتمر الدولي للرباط

قانون وسياسات المنافسة

تجارب وطنية وشراكات دولية

مداخلة السيد عبد اللطيف الجواهري

والي بنك المغرب

الرباط في 13نونبر 2019

السيد رئيس الحكومة،

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية،

السيدة نائبة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،

السيد رئيس لجنة المنافسة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

السيد نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

السيد رئيس مجلس المنافسة بالمغرب،

السيد رئيس اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي،

السيد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب بالنيابة،

السيدات والسادة مسؤولو السلطات التنظيمية،

السيدات والسادة ممثلو المؤسسات الدولية،

أيها الحضور الكريم،

يُسعِدُني أن أشارككم اليوم في هذا اللقاء الدولي المخصص لسياسات وقانون المنافسة. وبهذه المناسبة، أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيد ادريس الكراوي، رئيس مجلس المنافسة، على دعوته الكريمة، كما لا يفوتني أن أهنئه على تنظيم هذا المؤتمر الرفيع المستوى وعلى جودة المحاضرين الذين قَدِموا من بلدان عديدة، والذين اجْتَذبَتهم كذلك بلا شك أهمية المواضيع المطروحة للنقاش.

مع تسارع وتنامي التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية، أصبحت جدوى وصلاحية القوانين والنصوص التنظيمية على المَحَكِّ، وباتت السلطات العمومية والهيئات التنظيمية، بشكل خاص، أمام تحديات معقدة، إذ صارت مطالبةً بإعداد وإرساء سياسات وأُطُرٍ تتماشى مع محيط لا يتوقف عن التغيُّر بفعل تحولات يصعب توقع آثارها. ولا يقتصر هذا الوضع على فئة معينة من البلدان، بل يشمل الاقتصادات النامية والصاعدة والمتقدمة على السواء.

في ظل هذه الظروف، أصبح من الضروري تعزيز فرص التعاون الوطني بين مختلف السلطات، وكذا التعاون الإقليمي والدولي، بُغية تبادل الخبرات وإرساء مقاربات موحّدة لمواجهة التحديات المشتركة. وما المكانةُ المتزايدةُ لبعض الهيئات الدولية والظهور الأكيد لهيئات أخرى إلا تعبيرٌ عن الحاجة الماسّة إلى توحيد الجهود من أجل الصمود أمام التحديات الجديدة.

ولَعَلَّ من المفارقات أن تقترن هذه التغَيُّرات بلجوء بعض البلدان إلى إعادة النظر في اتفاقيات وأَجِنْدات دولية تولّدت بعضها عن سنوات عديدة من الحوار والنقاش. واليوم، مع تنامي الشعبوية، أصبح تعدد الأطراف والقواعد التي تحكم التجارة العالمية مَوْضِعَ شَكّ، كما أضحت الجبهة الموحدة للتصدي لبعض التحديات كتغير المناخ والإرهاب والفقر في تصدعٍ مستمر بشكل يهدد الاقتصادات والسكان.

حضرات السيدات والسادة،

لن أجازف بالحديث مُفَصّلاً عن هذه التحديات وآثارها في هذه الدقائق المخصصة لمداخلتي، إذ أُفَضِّل أن أتقاسم معكم بعض الأفكار التي تثير اهتمامي بصفتي مسؤولا عن تأطير القطاع البنكي.

بالنظر إلى الحيز المخصص للثورة الرقمية في هذا المؤتمر، وإلى اللقاءات والدراسات العديدة التي تناولتها، بات جليا أن هذه الثورة تُعَدُّ من كبرى التغيرات التي شهدها هذا العصر، إذ استطاعت أن تُدْخل تحولات تدريجية وعميقة على عملية الإنتاج وعلى تنظيم الأسواق والمبادلات. وأصبح مجال التنظيم يواجه تحديات معقَّدة وغير مسبوقة، أمام ظهور الخدمات الرقمية ونشوء العمليات المباشرة عبر مِنَصّاتٍ رقمية على شاكِلةِ خدمة "أوبر"، والمخاطر المتعددة الناجمة عن جرائم الفضاء الإلكتروني.

ولتنظيم الصناعات والخدمات الناشئة، بات من الضروري اتِّبَاعُ مقاربة تجمع بين المرونة الضرورية لظهورها وازدهارها، والصرامة اللازمة لتجنب أي انزلاق ولتفادي أي آثار سلبية على المستهلكين وعلى النشاط والاستقرار الاقتصاديين.

فعلى سبيل المثال، تطرح الطفرة التي يشهدها إنتاج المعطيات واستخدامها في خلق قيمة مضافة العديدَ من التحديات فيما يتعلق بالمنافسة وحماية المعطيات الشخصية بل وأحيانًا تحديات سياسية، على غرار قضية فايسبوك-كامبريدج أناليتيكا.

ويُشَكِّل تطور وسائل التواصل الاجتماعي ومعضلة الأخبار الزائفة وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مثالا آخر على تداعيات الثورة الرقمية والتحديات التي تفرضها في مجال التأطير.

علاوة على ذلك، يعتبر عامل الحيرة والتردد في اختيار المقاربة الواجب اتباعها أمام تطور الأصول المُشَفَّرة والعُملة الرقمية مثالا آخر للصعوبات التي تواجه السلطات الوطنية والمؤسسات الدولية في سعيها لاستيعاب العواقب الناجمة عن الابتكارات التكنولوجية.

حضرات السيدات والسادة،

على مستوى القطاع المالي، أدت الصعوبات الكثيرة التي أفرزتها الأزمة المالية لسنة 2008، إلى جانب ما ينطوي عليه التعامل الرقمي من تداعيات، إلى تشديد غير مسبوق للنصوص التنظيمية البنكية. وفي الوقت الذي تعددت فيه المطالب بمواصلة هذا التشديد، كان لعودة ظهور الصعوبات الاقتصادية ولتباطؤ القروض البنكية دورٌ مهم في الدفع نحو تليين التشريعات أملا في تنشيط الطلب والنمو.

لذلك، أصبحت السلطات التنظيمية مُطالبةً بتحقيق أمر صعب ودقيق في نفس الوقت، ألا وهو إرساء وإبقاء التوازن بين تشديد القواعد الاحترازية من أجل ضمان الاستقرار الضروري للقطاع البنكي والمالي، من جهة، وتليينها لتعزيز تسهيل التمويل والمساهمة في إنعاش الاقتصاد، من جهة أخرى.

ومما يزيد من تعقيد مَهَمَّة السلطات التنظيمية تطورُ التكنولوجيا المالية وتنامي المتطلبات التي تفرضها مكافحة التغيرات المناخية وتلك المرتبطة بمحاربة تمويل الإرهاب وغسل الأموال. لذلك، فإن الامتثال للمعايير الدولية كتلك التي تَسُنُّها مجموعة العمل المالي الدولية أو التي تفرضها بعض الاقتصادات الكبرى، مثل القانون الأمريكي "فاتكا"، ليُشَكل تَحَدِّيا حقيقيا أمام القطاعات المالية بالبدان الصاعدة والنامية.

وبالتالي، وجب الإقرار بأن الاستجابة لجميع هذه المتطلبات اليوم، بما فيها تلك المتعلقة بالحفاظ على الاستقرار المالي، قد وضعت القطاع كاملا أمام سيل جارف من القوانين التنظيمية.

حضرات السيدات والسادة،

بالنسبة لبلد كالمغرب، يطمح إلى تحقيق التقدم، واختار الانفتاح بشكل أكبر على محيطه الدولي وتعزيز انخراطه في سلسلة القيم العالمية، يبقى التَقَيُّدُ بهذه المتطلبات ضرورةً تستلزم مجهوداتٍ ومفاضلاتٍ غالبا ما تكون صعبة بالنسبة لسلطات التنظيم.

في هذا الصدد، يلعب مجلس المنافسة، بالنظر إلى مهامه الشاملة، دورًا محوريا، ويساهم في تعزيز دولة الحق والقانون. ذلك أنه يعمل جنبًا إلى جنب مع السلطات التنظيمية القطاعية مثل البنك المركزي، حيث تربطهما منذ بضع سنوات اتفاقية تعاون يجري الآن تحيينها على ضوء التطورات الأخيرة.

في نفس السياق، وسعيا إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، تعمل السلطات التنظيمية للقطاع المالي سَوِيَّةً في إطار لجنة تنسيق تم إحداثها بموجب القانون لتتولى مهمة مراقبة المخاطر النظامية.

وعلى مستوى القطاع البنكي، يتبنى بنك المغرب مقاربة تقوم على الحوار والاستماع المستمر للمؤسسات الخاضعة، وعلى إنجاز دراسات لقياس الأثر، والتنفيذ التدريجي للتعليمات. ويتوخى من خلال هذه المقاربة ضمان امتثال النظام البنكي ومتانته، مع الحد من الآثار السلبية التي قد تَمُسُّ بقدرته على تمويل الاقتصاد.

وقد تم إيلاء اهتمام خاص لأثر هذه المقاربة على تمويل الفئات الاقتصادية الأكثر هشاشة، خاصة منها المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة. ذلك أن هذه الأخيرة، التي تُشكّل عنصرا مهيمنا في نسيجنا الإنتاجي ومَصدرا فِعليا لفرص الشغل، تعتبر الأكثر تأثرا بالتشديد التنظيمي، مما قد يهدد استمراريتها في بعض الأحيان.

ويبقى وضع قوانين تنظيمية انتقائية لتشجيع تطور هذه المقاولات مع الحرص على الحفاظ على الاستقرار العام وضمان الامتثال للقواعد الدولية أمرا صعبا، ذلك أن الأمر يتطلب تقييما مستمرا للوضعية وتجديدا في تطبيق القوانين التنظيمية.

حضرات السيدات والسادة،

تكتسي القضايا المطروحة في هذا المؤتمر أهمية بالغة في الوقت الراهن، إذ تُسائلُ الحكومات والسلطات التنظيمية والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني بمختلف مكوناته.

لهذا، وَجَبَ على البلدان النامية بالخصوص تكثيف هذا النوع من المبادرات من أجل إسماع صوتها وتمكينها، ولو جزئيا، من المساهمة في بَلْوَرة وتطبيق القواعد والمعايير. كما أصبح المجتمع الدولي مطالبا بتكييف هذه الأخيرة أو اعتمادها من أجل مواجهة التحديات القادمة.

أشكركم على حسن تتبعكم.